

بيان مشترك

عددا من النشطاء الحقوقيين والسياسيين

رهين الاعتقال التعسفي

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ببالغ القلق والماستنكار، أنباء عن استمرار السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون وملاحقة النشطاء السياسيين والمتقنين وبعض المواطنين السوريين، و الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي، وعرف منهم:

1- الأستاذ المحامي والناشط الحقوقي عبد الله خليل، فقد أقدمت دورية أمنية في محافظة الرقة بتاريخ 2011/5/1 الساعة الواحدة ظهرا على اعتقال الأستاذ المحامي والناشط الحقوقي المعروف خليل ودون معرفة الاسباب وما زال مجهول المصير حتى الآن.

2- بتاريخ 2011/5/1 وفي مطار دمشق الدولي تم اعتقال الكاتب السوري عمر كوش، بعد أن كان قادماً من تركيا.

3- في مدينة حمص وبتاريخ 2011/5/1 تم اعتقال المحامي نادر الحسامي، وما زال مجهول المصير.

4- بتاريخ 2011/4/27 أقدمت دورية أمنية في مدينة السلمية - حماه على اعتقال السيد أسامة مناف جمول البالغ من العمر 31 عاما وهو موظف في مالية السلمية.

5- بتاريخ 2011/5/2 حوالي الساعة السابعة مساءً، أقدمت دورية من الأمن الجنائي بالحسكة على اعتقال طبيب الأطفال فرحان صالح المحيسن

عيادته واعتقال السيد

محمد فرحان محمد

، من محل الضرقان للمكتر ونيات ودون معرفة الأسباب وما زال مصيرهما مجهولاً.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ندين ونستنكر بشدة اعتقال المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 وإننا نرى في استمرار اعتقالهم واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما نذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين المفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والمثول أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية دون المساس بهم أو ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نطالب بإغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية. ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

دمشق في 2011 / 5 / 1

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية..

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

3- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)..

4- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية - الراصد.

5- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

6- لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).